الأمم المتحدة
A/79/7/Add.10
الجمعية العامة
Distr.: General
11 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 139 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها

التقرير الحادي عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/79/221). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة 24 أيلول/سبتمبر 2024.

2 - ويعرض الأمين العام في تقريره، الذي قُدِّم عملا بالجزء الثالث عشر من قرار الجمعية العامة 253/78، معلومات مستكملة عن المشروع منذ صدور التقرير المرحلي السابق (A/78/346)، بما في ذلك عن حوكمة المشروع، وإدارة المخاطر، وحالة التبرعات، والتقدم المحرز في أعمال التشييد، وخطة التكاليف المنقحة، والجدول الزمني المحدَّث للمشروع، وتوقعات الإنجاز شبه المكتمل للمشروع في كانون الأول/ديسمبر 2024.

181024 161024 24-18651 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

التعاون مع الحكومة المضيفة والدول الأعضاء

3 - يشير الأمين العام إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واصلت العمل مع وزارة خارجية تايلند للحصول على المساعدة والدعم للمشروع، وأن البلد المضيف أكد للجنة أنه سيواصل تيسير التنسيق مع الحكومة المحلية لبانكوك بشأن عمليات التفتيش وتقديم الوثائق ذات الصلة مع اقتراب المشروع من الإنجاز شبه المكتمل (A/79/221، الفقرات 30-32). **وتعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها للبلد المضيف لما يقدمه من دعم متواصل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتأمل أن يواصل الأمين العام العمل مع البلد المضيف ومع الدول الأعضاء الأخرى لضمان إنجاز المشروع في أوانه.**

4 - ويشير الأمين العام أيضا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واصلت تقديم معلومات مستكملة بانتظام عن المشروع إلى الدول الأعضاء وطلب التبرعات منها عن طريق اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة. وتواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الدول الأعضاء التماسا للمساهمات العينية بالخبراء التقنيين، أو الموظفين الفنيين المبتدئين أو متطوعي الأمم المتحدة. ويشير الأمين العام أيضا أن ثلاث دول أعضاء، بما في ذلك البلد المضيف، تعهدت، اعتبارا من تموز/يوليه 2024، بتقديم تبرعات لدعم تجهيز الأماكن المتخصصة في الطابق الأرضي من مبنى الأمانة (المرجع نفسه، الفقرات 27-29). وعند الاستفسار، أُبلِغت اللجنة الاستشارية بأن التبرعات الواردة من الدول الأعضاء بلغ مجموعها نحو 117 000 دولار تتألف من 40 000 دولار من حكومة تايلند من أجل صالة آسيا والمحيط الهادئ، ونحو 20 000 دولار من حكومة الصين من أجل غرفة للاجتماعات الثنائية و 57 000 دولار من حكومة كازاخستان من أجل مركز للتكنولوجيا. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية بتقدير التبرعات والتعهدات بالتبرع التي وردت بالفعل دعما للمشروع، وتأمل في أن يواصل الأمين العام بذل الجهود لتعبئة مساهمات طوعية وعينية على حد سواء من الدول الأعضاء دعما للمشروع.**

حالة أعمال التشييد والجدول الزمني للمشروع

5 - يشير الأمين العام إلى أن عقد التشييد الذي تم توقيعه في تشرين الأول/أكتوبر 2021 حدد الأعمال المقرر تنفيذها في أربع مراحل متتالية. وبلغت المرحلتان 1 ألف و 1 باء، اللتان بدأتا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مرحلة الإنجاز شبه المكتمل في أيار/مايو 2024. ومن المتوقع أن تكتمل المرحلتان 2 ألف و 2 باء بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024، وفقًا لأحدث جدول زمني. ومن المتوقع أن يسلم المقاول المشروع المنجز ويبدأ أعمال إجلاء المعدات في كانون الثاني/يناير 2025، وبعد ذلك يدخل المشروع فترة الضمان من العيوب والمسؤولية التي تستغرق 24 شهرًا، وذلك تمشيًا مع شروط العقد (المرجع نفسه، الفقرة 59).

6 - وفيما يتعلق بالمرحلة 1 من أعمال التشييد في المبنى B من مبنى الأمانة العامة، يشار إلى أن الطابق الثاني إلى الطابق الخامس عشر قد تم شغلها بحلول نهاية حزيران/يونيه 2024، وتركزت الأعمال المتبقية على عمليات الفحص، وإصلاح العيوب وإنجاز اختبار أنظمة المبنى ووضعها في الخدمة. وفيما يتعلق بالمرحلة 2 من أعمال التشييد في المبنى A من مبنى الأمانة العامة، أُصدر إشعار البدء في

المرحلة 2 ألف للمقاول العام في حزيران/يونيه 2024، ومن المتوقع أن يتحقق الإنجاز شبه المكتمل للمرحلة 2 بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024. وستنفذ أعمال التعزيزات المقاومة للزلازل في مبنى الخدمات المكون من ستة طوابق بالتزامن مع المرحلة 2 من أعمال التشييد (المرجع نفسه، الفقرات 60-65).

7 - ويشير الأمين العام إلى أن التأخير الإضافي في أعمال التشييد أدى إلى مزيد من التأخير إلى ما بعد الموعد المتوقع للإنجاز شبه المكتمل الذي أبلغ عنها سابقًا، وهو قبل نهاية تموز/يوليه 2024. ومن المتوقع الآن أن يتم الإنجاز شبه المكتمل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، ومن المقرر أن يبدأ إغلاق المشروع في كانون الثاني/يناير 2025، وأن يمتد حتى كانون الأول/ديسمبر 2026، مع فترة ضمان التشييد التي تمتد 24 شهرًا. وعلى الرغم من أن المرحلة 2 من التشييد بدأت في وقت متأخر عما كان مقررا في الأصل، يتوقع الأمين العام أن تستغرق هذه المرحلة وقتا أقصر بكثير من المرحلة 1، ويرجع ذلك أساسا إلى أن تصميم جميع النظم الرئيسية للمباني قد أنجز سابقا، بما في ذلك الأساليب والمواد والتشطيبات والمعدات اللازمة لأعمال التشييد التي تمت الموافقة عليها خلال المرحلة 1، وكذلك عمليات الشراء المسبق التي أنجزت أو هي في طريقها إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، لزيادة التعجيل بأعمال المرحلة 2 أيضاً، من المقرر أن تبدأ المرحلة 2 باء قبل إنجاز المرحلة 2 ألف بالكامل. وترصد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن كثب التقدم المحرز في أعمال التشييد لتقليل إمكانية حدوث مزيد من التأخير وضمان جودة الأعمال، وتنسق إدارتها العليا مع الإدارة العليا للمقاول العام لضمان اتخاذ جميع إجراءات التخفيف والإدارة لتجنب المزيد من التأخير (المرجع نفسه، الفقرات 60-68). ويتضمن الشكل الثالث من تقرير الأمين العام جدولاً زمنياً محدّثا للمشروع يبين الأنشطة والتعديلات التي أدخلت على المنجزات المستهدفة الحالية والمقبلة للمشروع، ويقدم الجدول 4 من ذلك التقرير مقارنة بين تواريخ المراحل الرئيسية في الجدول الزمني المحدّث للمشروع والتقرير المرحلي السابق.

8 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التاريخ المتوقع للإنجاز شبه المكتمل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 قد تم تحديده بشكل متبادل مع المقاول العام، وأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد اتخذت تدابير للتخفيف من مخاطر حدوث مزيد من التأخير من خلال تنفيذ استراتيجية انتقال. وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام أشار في تقريره السابق إلى أنه كان من المتوقع أن يتحقق الإنجاز شبه المكتمل للمشروع بحلول تموز/يوليه 2024، وهو ما سيؤدي إلى تأخير إجمالي لمدة سبعة أشهر مقارنة بتاريخ الإنجاز شبه المكتمل في كانون الأول/ديسمبر 2023 المبلغ عنه في التقرير السابق (انظر A/78/7/Add.17، الفقرة 9). وتذكر اللجنة الاستشارية أيضا بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أجرت مناقشات مع المقاول العام بهدف التوصل إلى شروط مقبولة للطرفين لا تلحق ضررا بالتقدم المحرز في إنجاز المرحلة 1 من المشروع، مع التقليل إلى أدنى حد من خطر تعريض المنظمة لمسؤوليات قانونية (المرجع نفسه، الفقرة 18). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المتوقع حالياً الإنجاز شبه المكتمل للمشروع في كانون الأول/ديسمبر 2024، أي بعد خمسة أشهر من التوقعات الواردة في التقرير المرحلي السابق. وتأمل اللجنة في أن يُبذل كل جهد ممكن لتجنب أي حالات تأخير أخرى وتحقيق الإنجاز شبه المكتمل للمشروع بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، فضلا عن التقليل إلى أدنى حد من تكلفة التأخيرات التي تتحملها المنظمة (انظر أيضا A/78/7/Add.17، الفقرتان 10 و 17).**

9 - ويشير الأمين العام إلى أن المقاول العام واجه تحديات في تنفيذ بعض الأعمال للوفاء بالمواصفات الواردة في العقد. ومع ذلك، وإدراكاً من المقاول العام لحق الأمم المتحدة في ممارسة ما تبقى من سبل

الانتصاف التعاقدية في الجدول الزمني العام للمشروع، فقد نفذ مراجعات لإدارة الموارد من أجل تسريع المرحلة 2. وقد اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا استراتيجية بديلة لزيادة الرقابة والتوجيه الفنيين المقدمّين للمقاولين (A/79/221، الفقرتان 61 و 64). **وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يُبذل كل جهد ممكن لضمان استيفاء جميع أعمال التشييد لمواصفات العقد، بما في ذلك من خلال ضمان الجودة والإشراف الكافيين على أعمال المقاولين لضمان تسليم المشروع ضمن معايير الجودة التي وافقت عليها الجمعية العامة.**

10 - ويشير الأمين العام إلى أنه نظرًا للتأخير الإضافي في الإنجاز شبه المكتمل للمشروع إلى كانون الأول/ديسمبر 2024، سيتم تمديد العقود الاستشارية الرئيسية المتعلقة بخدمات إدارة التشييد، والخبراء الاستشاريين في مجال التصميم المقاوم للزلازل، والخبراء الاستشاريين في مجالات الهندسة المعمارية وهندسة التكلفة والهندسة الميكانيكية. وتم تعديل عقد خدمات إدارة التشييد ليتمشى مع التاريخ المنقح للإنجاز شبه المكتمل للمشروع ولكن مع تقليص نطاقه. وسيظل عقد الخبراء الاستشاريين في مجال التصميم المقاوم للزلازل ساريًا إلى حين الإنجاز شبه المكتمل للمشروع، في حين أن الخبراء الاستشاريين الثلاثة (المهندس المعماري ومهندس التكلفة والمهندس الميكانيكي) الذين يشكلون جزءًا من فريق المشروع سيحتفظ بهم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 كجزء من استراتيجية الانتقال المعمول بها. وفي غياب موارد مخصصة للمشتريات في فريق المشروع منذ عام 2022، تواصل وحدة المشتريات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقديم الدعم لإدارة العقود بشكل عام، بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية، حسب الاقتضاء (المرجع نفسه، الفقرات 40-45). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه سيتم تمديد العقود الاستشارية الرئيسية بسبب التأخير الإضافي في الإنجاز شبه المكتمل للمشروع. وتأمل اللجنة في أن يبذل كل جهد ممكن للتقليل إلى أدنى حد من الأثر المالي لحالات التأخير التي تتحملها المنظمة.**

11 - ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الحل الجديد المتعلق بأماكن العمل، الذي يدعم ممارسات أماكن العمل المرنة ومتطلبات التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والاستدامة، قد تم تنفيذه في المبنى B من مبنى الأمانة العامة. وقد انتقل ما يقرب من 27 وكالة وصندوقاً وبرنامجاً، تضم ما يقرب من 900 شاغل، إلى الحيز المكتبي المجدد بحلول نهاية حزيران/يونيه 2024. ومن خلال تنفيذ الحل الجديد لأماكن العمل المرنة في مبنى الأمانة، حققت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هدف زيادة كفاءة استخدام الحيز المكاني بنسبة 20 في المائة (المرجع نفسه، الفقرة 46). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حققت هدفها المتمثل في تحقيق مكاسب في كفاءة استخدام الحيز المكاني بنسبة 20 في المائة من خلال تنفيذ الحل الجديد لأماكن العمل المرنة في المبنى B من مبنى الأمانة العامة. وتأمل اللجنة في أن يقدَّم في التقرير المرحلي التالي تحديثٌ بشأن المكاسب العامة الناتجة عن زيادة كفاءة استخدام الحيز المكاني. وتأمل اللجنة مرة أخرى في أن تقدم في سياق التقرير المرحلي المقبل تفاصيل بشأن أي مكاسب أخرى، فضلا عن التقييمات المقبلة للحيز المكاني والعقارات (انظر أيضا A/78/7/Add.17، الفقرة 8).**

إيرادات الإيجار

12 - يشير الأمين العام إلى أن سعر الإيجار لعام 2024 هو 264 دولارًا للمتر المربع للوكالات والصناديق والبرامج و 288 دولارًا للمستأجرين التجاريين، وأنه اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2025،

سيكون السعر 288 دولارًا للمتر المربع لجميع المستأجرين. وقد حصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على التزامات مؤكدة من الوكالات باستئجار المكاسب المتوقع أن تنتج عن زيادة كفاءة الحيز في مبنى الأمانة العامة البالغة 800 1 متر مربع بمجرد توافرها (A/79/221، الفقرة 70). وترد في الجدول 5 من تقرير الأمين العام إيرادات الإيجار الفعلية والمقدرة سنوياً خلال فترة التشييد وبعدها، والتي تُبيّن أن من المتوقع أن تتحقق إيرادات إيجار إضافية في عامي 2025 و 2026، من تحسينات كفاءة استخدام الحيز ومن مكان العمل المؤقت البالغ 200 1 متر مربع. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لم تدرج إيرادات إيجار مكان العمل المؤقت لعام 2025 لأن ذلك المكان يتطلب إعادة تشكيله وإعادة توجيهه في عام 2025 لتلبية احتياجات المستأجرين. وأدرج في الإيرادات المتوقعة لعام 2026 مبلغ تقديري قدره 600 345 دولار من إيرادات الإيجار الإضافية لمنطقة تعادل مساحة مكان العمل المؤقت. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن تأثير التأخير في أعمال التشييد على إيرادات الإيجار الخاصة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كان ضئيلا للغاية لأن إشغال المستأجرين مستمر. ويقدر الأثر المالي للتأخير في إنجاز المرحلة 2 بما يقرب 000 60 دولار أمريكي من صافي الدخل للفترة من 31 تموز/يوليه 2024 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

13 - ويشير الأمين العام إلى أنه استجابة لتوصية اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى مزيد من الإيضاحات بشأن السياسة التي تحكم إيرادات الإيجار (A/78/7/Add.17، الفقرة 30)، ستشكل الأمانة فريق عمل معنيا بممارسات الإيجار لاستعراض الممارسات القائمة وتقديم توصيات بشأن سياسة الأمانة التي تحكم استخدام إيرادات الإيجار. وسيبلغ عن النتائج التي سيتوصل إليها فريق العمل في التقرير المرحلي المقبل (A/79/221، الفقرة 72). **وتأمل اللجنة الاستشارية مرة أخرى في أن يقدَّم في التقرير المرحلي المقبل مزيد من الإيضاحات بشأن السياسة التي تحكم إيرادات الإيجار.**

إدارة المخاطر

14 - يقدم الأمين العام في الفقرات من 19 إلى 26 من تقريره معلومات مستكملة عن استراتيجية إدارة المخاطر في المشروع. ويحتوي سجل مخاطر المشروع على 18 خطرا راهنا تتألف من 17 تهديدا وفرصة واحدة يديرها الفريق، في حين أُغلقت ملفات 36 خطرًا في السجل. ويشير الأمين العام إلى أنه تم إجراء تحليل كمي للمخاطر (محاكاة باستخدام طريقة مونتي كارلو) في حزيران/يونيه 2024 لتقييم مخاطر المشروع الحالية واحتمالية الوصول إلى النقطة المرجعية "P80"، وهو مستوى الثقة المستهدف لميزانيات مشاريع التشييد الرئيسية للأمم المتحدة. وأشارت المحاكاة إلى مستوى ثقة بنسبة 44 في المائة بأن المشروع سينجز في حدود تكلفته القصوى الإجمالية المعتمدة المنقحة البالغة 41,26 مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة 21 والشكل الأول). ويشير الأمين العام أيضًا إلى أنه على الرغم من أن مستوى الثقة الحالي لا يزال أقل من المستوى المستهدف على صعيد المنظمة البالغ 80 في المائة (أو P80)، فإنه يمثل تحسنًا عن المستويات المسجلة في السنوات السابقة. ويرد في الجدول 2 من تقرير الأمين العام تطور مستوى الثقة في مخاطر المشروع للفترة 2018-2024، وهو مستنسخ في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1

تطور مستوى الثقة في المشروع

(النسبة المئوية)

العام	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*	*2024*
مستوى الثقة	12	15	20	27	35	5	44

15 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه في حين أن مستوى الثقة منخفض في مراحل التخطيط المبكرة للمشروع، ارتفع مستوى الثقة بعد منح عقد المقاول العام في عام 2021، إلى 27 في المائة. وعند بدء التشييد في عام 2022، زاد مستوى الثقة كذلك ليصل إلى 35 إلى في المائة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضًا أن مستوى الثقة انخفض إلى 5 في المائة في عام 2023 عندما قررت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن هناك حاجة إلى أموال إضافية لتنفيذ نطاق المشروع المعتمد. وارتفع مستوى الثقة إلى 44 في المائة في عام 2024، وهو أعلى مستوى منذ استخدام المحاكاة على طريقة مونتي كارلو في تتبع أداء المشروع، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين على ميزانية المشروع المنقحة من 40,019 مليون دولار إلى 41,260 مليون دولار.

16 - وتضمنت المحاكاة باستخدام طريقة مونتي كارلو أيضًا تحليلًا محدثًا لحساسية التكلفة أظهر أهم خمسة مخاطر سيكون لها أكبر تأثير على تكاليف المشروع على النحو التالي: (أ) التغيرات المحتملة في المستقبل/ظروف الموقع غير المتوقعة (30 في المائة)؛ و (ب) التغييرات المدخلة بتوجيه من القيّمة على المشروع (المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة و/أو الإضافات الاختيارية المدخلة على نطاق المشروع) (29 في المائة)؛ و (ج) الكسوة الخارجية: الكسوة الرخامية/الواجهة الخارجية (25 في المائة)؛ و (د) المسائل المتعلقة بضمان جودة الاستشاريين (23 في المائة)؛ و (هـ) اكتمال الوثائق الفنية (17 في المائة) (المرجع نفسه، الفقرة 23 والشكل الثاني). ويرد في الجدول 3 من تقرير الأمين العام تطور المخاطر الخمسة الرئيسية للفترة 2022-2024، وهو مستنسخ في الجدول 2.

الجدول 2

مقارنة بين مخاطر المشروع الخمسة الرئيسية، 2022-2024

2022 (A/77/330، الفقرة 24)	*2023 (A/78/346، الفقرة 22)*	*2024 (انظر الفقرة 23)*
1 - الأعمال الميكانيكية والكهربائية والسباكة	1 - الخطر المتعلق بصرف العملات	1 - التغيرات المحتملة في المستقبل/ظروف الموقع غير المتوقعة
2 - التغييرات المدخلة بتوجيه من القيّمة على المشروع: المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة و/أو الإضافات الاختيارية على نطاق المشروع	2 - التغييرات المحتملة في المستقبل	2 - التغييرات المدخلة بتوجيه من القيّمة على المشروع (المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة و/أو الإضافات الاختيارية على نطاق المشروع)
3 - الأعمال الخارجية: الكسوة الرخامية/الواجهة الخارجية	3 - بطء التقدم في أعمال التشييد	3 - الأعمال الخارجية: الكسوة الرخامية/الواجهة الخارجية
4 - تكاليف المباني: الأعمال التحضيرية	4 - التأخير في الجدول الزمني للتشييد بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)	4 - المسائل المتعلقة بضمان جودة الاستشاريين

2022 (A/77/330، الفقرة 24)	2023 (A/78/346، الفقرة 22)	2024 (انظر الفقرة 23)
5 - التغييرات المحتملة في المستقبل	5 - التغييرات المدخلة بتوجيه من القيّمة على المشروع: المتطلبات الناشئة عن أعمال التصميم المتأخرة و/أو الإضافات الاختيارية على نطاق المشروع	5 - اكتمال الوثائق الفنية

17 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه فيما يتعلق بمخاطر الظروف غير المتوقعة في الموقع، فإن عددا من الظروف الخطرة غير المتوقعة مثل المواد الخطرة الإضافية وإعادة تصميم نظام الرش الكامل وفقا لشيفرة جديدة قد أدى إلى تأخير في المرحلة 1 من أعمال التشييد. وفيما يتعلق بالخطر المتصل بالكسوة الرخامية/الواجهة الخارجية، أُبلغت اللجنة بأن جدار القص على الواجهة الغربية به تلف/ضرر كبير في الأعمال الخرسانية ومن الضروري إصلاحه لأنه يشكل جزءًا من التقوية المقاومة للزلازل، وقد أدى ذلك أيضًا إلى حالات تأخير. وأُبلغت اللجنة أيضًا أنه في حين تظل عيوب جدار القص في المرحلة 2 مجهولة إلى حين إزالة الرخام، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لديها حلول تقنية مجربة وجاهزة للتنفيذ دون التأثير على الجدول الزمني العام للمشروع. وفيما يتعلق بمخاطر عدم اكتمال الوثائق الفنية، أُبلغت اللجنة أنه في حين لم تستوفِ جودةُ الوثائق (بيانات المنهجية والرسومات التنفيذية وتقييمات المخاطر وعمليات تقديم المواد، من جملة أمور أخرى) التي قدمها المقاول بشأن المرحلة 1 المعاييرَ المدرجة في العقد، فإن وثائق المرحلة 2 ستستند إلى الدروس المستفادة في المرحلة 1 وستكون أسرع بكثير. وبالإضافة إلى ذلك، جرى أيضًا تبسيط عملية الاستعراض والموافقة. وتتوقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تمضي أعمال المرحلة الثانية بوتيرة أسرع بكثير، دون انقطاع، بما يشمل قيام المقاول العام بالعمل في مناوبات مزدوجة للوفاء بالجدول الزمني المستهدف وبتاريخ الإنجاز شبه المكتمل. **وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يواصل الأمين العام رصد جميع المخاطر المحتملة عن كثب والتخفيف منها لضمان إنجاز المشروع في حدود ما اعتُمد له من نطاق وميزانية وجدول زمني.**

المعارف المحلية والدروس المستفادة

18 - يشير الأمين العام إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واصلت الاعتماد على المعارف المحلية والدروس المستفادة، بما في ذلك الاحتفاظ بالخدمات المهنية لخبيرة محلّفة مختصّة في المواد الخطرة وفريقها من جامعة ماهيدول في تايلند، وأن مصمم المشروع الزلزالي المسجل هو المعهد الآسيوي للتكنولوجيا، وأن الحكومة المحلية لبانكوك تواصل تقديم المشورة والتوجيه (المرجع نفسه، الفقرات 35-37). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار استخدام المعارف والخبرة المحلية في المشروع.**

19 - ويشير الأمين العام إلى أنه جرى الأخذ علما بالدروس المستفادة من المرحلة 1 من التشييد وسيتم تطبيقها خلال المرحلة 2 لضمان إنجاز المشروع في الوقت المناسب وبفعالية. وتشمل هذه الدروس تحديد المواد والمعدات الرئيسية ذات مهل الإنجاز الطويلة وشراءها مسبقا، وقيام المقاول العام بتحسين الجدولة الزمنية والتنسيق بين المقاولين من الباطن، ونقل مهام الإشراف على أعمال التشييد من الاستشاريين الإداريين في مجال التشييد إلى فريق اللجنة (المرجع نفسه، الفقرة 38). وأدمجت في المشروع الدروس المستفادة من المشاريع الرئيسية الأخرى للمنظمة في مجالات الاستدامة وكفاءة الطاقة وإمكانية الوصول (المرجع نفسه، الفقرة 39). **وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يستمر توثيق الدروس المستفادة وأن تطبق الدروس المستفادة القابلة للتطبيق في مشاريع التشييد وغيرها من مشاريع الأمم المتحدة في المستقبل.**

المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة

20 - يشير الأمين العام إلى أن المشروع يهدف إلى تقليل استهلاك الطاقة وتكاليف الصيانة على المدى الطويل بنسبة تراوح بين 16 و 18 في المائة. ففي عام 2019، تبين أن استهلاك الطاقة في مبنى الأمانة العامة يبلغ 3,0 جيغا واط ساعة في السنة. ومن المتوقع، بعد اكتمال المشروع، أن يبلغ استهلاك الطاقة نحو 2,2 جيغا واط ساعة سنويا، وهو انخفاض يقدر بنحو 0,8 جيغا واط ساعة سنويا، (وهو ما يتجاوز الهدف الأساسي المتمثل في خفض استهلاك الطاقة بنسبة تراوح بين 16 و 18 في المائة). وسيعادل الانخفاض المتوقع ما يقرب من 000 75 دولار أمريكي من الوفورات السنوية في الكهرباء بالأسعار الحالية (المرجع نفسه، الفقرتان 57 و 58). **وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تُقدَّم مرة أخرى، في سياق التقرير المرحلي المقبل، معلومات عن التخفيض المتوقع في الطاقة بعد إنجاز المشروع (انظر أيضا A/78/17/Add.17، الفقرة 26).**

ثالثا - حوكمة المشروع وإدارته

21 - ترد معلومات عن حوكمة المشروع وإدارته في الفقرات من 5 إلى 11 من تقرير الأمين العام، بما في ذلك اجتماعات لجنة أصحاب المصلحة، والإشراك المستمر لأصحاب المصلحة من جانب فريق المشروع من خلال شبكات أخرى، والتنسيق بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر. ومن بين وظائف المشروع الـ 13 التي اعتمدت في البداية، انتهت مدد 3 وظائف في وقت سابق، وهناك 7 وظائف مشغولة، ولا تزال وظيفتان شاغرتين، بينما ألغت الجمعية العامة وظيفة واحدة بموجب قرارها 253/78 (A/79/221، الفقرة 12 والجدول 1).

استراتيجية الانتقال

22 - يشير الأمين العام إلى أنه اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2024، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ استراتيجية لدعم الانتقال من فريق المشروع إلى شعبة الإدارة وتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن بحيث تظل في حدود الميزانية الإجمالية المعتمدة للمشروع (المرجع نفسه، الفقرة 13). وأدت استراتيجية الانتقال إلى إنشاء فريق للإدارة الفنية يتألف من مهندسين من فريق المشروع ووحدة إدارة المرافق التابعة للجنة، بدعم من استشاري خدمات إدارة التشييد وغيره من الاستشاريين. ويشير الأمين العام إلى أن نهج الفريق المختلط هذا استكمل القدرات المحدودة داخل فريق المشروع للتعجيل بأعمال التشييد، وتجنب حدوث زيادات في التكاليف كانت ستلزم لتمديد فترة عمل فريق المشروع المتفرغ، ويسر نقل المعرفة والمسؤولية من فريق المشروع إلى مختلف الموظفين التشغيليين داخل الشعبة، بما في ذلك الوحدة، التي ستتولى المسؤولية عن إنجاز المشروع بعد 31 تموز/يوليه 2024، وعن تشغيل المرافق المجددة عند إنجاز المشروع في نهاية المطاف (المرجع نفسه، الفقرتان 14 و 15). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أنه بعد مغادرة موظفي المشروع، أصبح فريق الإدارة الفنية يتألف من رئيس وحدة إدارة المرافق ومهندس وحدة إدارة المرافق والموظفين الفنيين وباقي الخبراء الاستشاريين للمشروع وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء.

23 - **وتقر اللجنة الاستشارية بالتدابير التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من خلال استراتيجية الانتقال الخاصة بها للتقليل إلى أدنى حد من الزيادات في تكاليف المشروع**

وتيسير نقل المعارف والمسؤوليات من فريق المشروع إلى الموظفين التشغيليين داخل شعبة الإدارة. وتأمل اللجنة في أن توثق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من استراتيجية الانتقال وأن تعمم ليتسنى تطبيقها في مشاريع التشييد المقبلة للأمم المتحدة.

رابعا - تكاليف المشروع

النفقات لعام 2024 والمتطلبات المتوقعة لعام 2025

24 - ترد المعلومات المتعلقة بنفقات المشروع حتى 30 حزيران/يونيه 2024 في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 73-77، الجدول 6 والمرفقات الأول والثاني والثالث)، الذي أشير فيه إلى أن الجمعية العامة خصصت بموجب قراراتها 272/71 ألف و 262/72 ألف و 279/73 ألف و 263/74 ألف و 253/75 ألف و 246/76 ألف و 263/77 ألف و 253/78، مبلغاً مجموعه 400 260 41 دولار للمشروع، يتألف من مبلغ 100 928 5 دولار في إطار الباب 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ومبلغ 300 332 35 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية للفترة 2017-2024. ويشير الأمين العام إلى أنه لا توجد احتياجات من الموارد في عام 2025، بناءً على أحدث خطة تكاليف منقحة.

25 - وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة النفقات حتى 23 أيلول/سبتمبر 2024 والنفقات المتوقعة للفترة المتبقية من عام 2024 (انظر الجدول 3). **وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تقدَّم معلومات مستكملة عن حالة النفقات إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.**

الجدول 3

حالة الإنفاق في 30 حزيران/يونيه 2024 والنفقات المتوقعة للفترة المتبقية من عام 2024

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	(1)	*(2)*	*(3)*	*(4)*	*(5)=(3)+(4)*	*(6)=(1)+(2)-(5)*
	الاعتمادات للفترة 2017-2024	*المبالغ المسحوبة لتغطية ارتفاع التكاليف والاعتمادات المرصودة لتغطية التكاليف الطارئة*	*النفقات التراكمية في 23 أيلول/سبتمبر 2024*	*النفقات المتوقعة من 24 أيلول/سبتمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024*	*مجموع النفقات المتوقعة للفترة 2017-2024*	*الرصيد غير المستخدم المتوقع في نهاية عام 2024*
الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية						
1 - تكاليف التشييد	30 119,1	267,6	24 434,6	4 001,6	30 436,1	(49,4)
2 - الخدمات المهنية	4 945,6	–	4 627,7	349,9	4 977,7	(32,1)
3 - تصاعد التكاليف	–	–	–	–	–	–
4 - الطوارئ	267,6	(267,6)	–	–	–	–
المجموع الفرعي	**35 332,3**	**–**	**31 062,3**	**4 351,5**	**35 413,8**	**(81,5)**

الباب 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ						
5 - إدارة المشروع	5 928,1	–	5 792,3	54,3	5 846,6	81,5
المجموع الفرعي	**5 928,1**	**–**	**5 792,3**	**54,3**	**5 846,6**	**81,5**
المجموع	**41 260,4**	**–**	**36 854,6**	**4 405,8**	**41 260,4**	**–**

الطوارئ وتصاعد التكاليف

26 - يشير الأمين العام إلى أنه استنادا إلى آخر خطة منقحة للتكاليف، يلزم سحب مبلغ 600 267 دولار من الاعتماد المرصود للطوارئ لاستيعاب الزيادة في تكاليف التشييد، وهو يتألف من 300 179 دولار للتغيرات في التشييد؛ و 300 88 دولار لتغطية زيادةٍ في عقد النقل (المرجع نفسه، الفقرة 75). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في تكلفة التشييد ترجع إلى التغيرات والأعمال غير المتوقعة في نطاق المشروع بناءً على تغييرات التصميم، بينما ترجع الزيادة في الخدمات المهنية المطلوبة حتى اكتمال المشروع إلى التأخير في تاريخ الإنجاز.

أرصدة الصناديق غير المستخدمة

27 - يشير الأمين العام أن هناك رصيدا قدره 500 81 دولار يتوقع أن يكون غير مستخدم في نهاية عام 2024 في إطار الباب 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، بسبب تأخير في ملء شاغر موظف دعم تكنولوجيا المعلومات وانخفاض نفقات السفر. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الرصيد غير المستخدم سيعوض بالكامل النقص المتوقع البالغ 500 81 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، وبما أن كامل التمويل المعتمد للمشروع تم تسجيله بالفعل في إطار حساب التشييد الجاري المتعدد السنوات، فإن ذلك سيمثل تعديلا للمخصصات تمشيا مع أحدث خطة تكاليف منقحة (المرجع نفسه، الفقرة 77).

28 - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب قرارها 272/71 ألف، على إنشاء حساب تشييد جارٍ متعدد السنوات للمشروع، وأنه بمجرد إنشاء الحساب، سترصد الجمعية العامة للمشروع التكاليف المتعلقة بالمشروع حسب أبواب الميزانية ويحول بالكامل التمويل المعتمد إلى حساب التشييد الجاري بتحميل المبالغ الكاملة ذات الصلة المرصودة لأبواب الميزانية ذات الصلة من الميزانية البرنامجية. وأُبلغت اللجنة أيضا أن النفقات الفعلية يتم تكبدها وتسجيلها بعد ذلك، وأن عمليات إعادة توزيع الأموال المتكبدة، إذا لزم الأمر، ضمن حساب الإنشاءات الجارية المتعدد السنوات، لا تمثل إعادة توزيع الأموال بين الأبواب في إطار الميزانية البرنامجية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن النفقات النهائية للمشروع في حساب الإنشاءات الجارية ستقدم في التقارير المقبلة إلى الجمعية العامة بعد تسوية جميع المدفوعات. **وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تقدم المعلومات المستكملة عن نفقات عام 2024 وأرصدة الأموال غير المستخدمة في حساب الإنشاءات الجارية للمشروع إلى الجمعية العامة وقت نظرها في هذا التقرير وفي التقارير المرحلية المقبلة حتى اكتمال المشروع.**

خامسا - مسائل أخرى

تنفيذ توصيات هيئات الرقابة

29 - يشير الأمين العام إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أجرى مراجعته السنوية الثامنة للمشروع في الفترة ما بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2024. ويتضمن تقرير مراجعة الحسابات، الذي نُشر في حزيران/يونيه 2024، ثلاث توصيات قبلتها كلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهي قيد التنفيذ.

غرفة الاستجمام والإرضاع

30 - تلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعهدات بتقديم تبرعات نقدية من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة العمل الدولية لدعم تشييد غرفة استجمام وإرضاع في الطابق الأول من مبنى الأمانة (المرجع نفسه، الفقرة 34). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التبرعات تبلغ 000 15 دولار، منها 000 10 دولار من هيئة الأمم المتحدة للمرأة و 000 5 دولار من منظمة العمل الدولية.

سادسا - الخلاصة والتوصيات

31 - ترد توصية الأمين العام بشأن الإجراءات المقترح أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 80 من التقرير. **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير.**